

الدكتور محمد أخياض

أستاذ التعليم العالي
كلية الحقوق - وجدة -

الأوراق النجارية

- دراسة في وسائل الأداء والائتمان -

★ الكمبالة

★ السند للأمر

★ الشيك



الطبعة الأولى 2023

الفهرس:

1	تصدير
3	تمهيد:
8	فصل تمهيدي الأحكام العامة للأوراق التجارية
8	الفرع الأول مفهوم الأوراق التجارية وخصائصها
8	الفقرة الأولى : مفهوم الأوراق التجارية
8	أولا : تعريف الأوراق التجارية
9	ثانيا : خصائص الأوراق التجارية
13	الفقرة الثانية : وظائف الأوراق التجارية وتمييزها عن الأوراق النقدية
13	أولا : وظائف الأوراق التجارية :
17	الفرع الثاني مبادئ قانون الصرف ومدى تطور الأوراق التجارية
17	الفقرة الأولى: المبادئ التي يقوم عليها قانون الصرف
17	أولا: الشكلية
19	ثانيا: مبدأ استقلال التواقيع
20	ثالثا: التشدد في معاملة المدين
21	رابعا: رعاية حق الحامل
21	خامسا : اقامة التوازن بين حق الحامل والتزام الضامنين
21	الفقرة الثانية : نشأة وتطور الأوراق التجارية وتقنين احكامها
21	أولا: نشأة وتطور الأوراق التجارية
24	ثانيا - توحيد أحكام قانون الصرف دوليا
26	ثالثا : تقنين أحكام الأوراق التجارية في التشريع المغربي :
29	الباب الأول الكمبيالة
31	الفصل الأول إنشاء الكمبيالة وتداولها
33	المبحث الأول انشاء الكمبيالة
35	الفرع الأول الشروط الموضوعية والشكلية
35	الفقرة الأولى : الشروط الموضوعية
36	أولا: الرضا
37	ثانيا: محل التزام الساحب
37	ثالثا: سبب الالتزام
38	رابعا: أهلية الالتزام في الكمبيالة
41	الفقرة الثانية : الشروط الشكلية
41	أولا : ضرورة الكتابة
42	ثانيا : البيانات الإلزامية
54	ثالثا : سحب كمبيالة بواسطة وكيل
56	رابعا : سحب كمبيالة لحساب الغير
58	الفرع الثاني الآثار التي تنجم عن الإخلال بأحد البيانات الإلزامية
59	الفقرة الأولى : صحة الكمبيالة رغم ترك بعض البيانات
60	الفقرة الثانية : ترك بيان أو أكثر من البيانات الإلزامية:
62	الفقرة الثالثة : تحول الكمبيالة الباطلة نتيجة إهمل

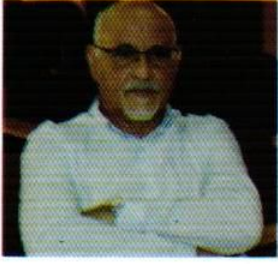
62	الفقرة الرابعة : بطلان الكمبيالة
64	الفرع الرابع البيانات الاختيارية وتعدد النظائر
64	الفقرة الأولى : البيانات الاختيارية
64	أولا : شرط وصول القيمة
64	ثانيا : شرط مقابل الوفاء
65	ثالثا: شرط إخطار أو عدم إخطار المسحوب عليه
65	رابعا : شرط الوفاء في محل مختار
66	خامسا : التقديم الإلزامي للقبول
66	سادسا : شرط عدم التقديم للقبول
67	سابعا : شرط ليست لأمر
67	ثامنا : شرط القبول والوفاء الاحتياطي
68	تاسعا : شرط الرجوع بدون مصاريف
70	عاشرا: شرط السحب بنظير واحد
70	الفقرة الثالثة: تعدد النظائر والنسخ
70	أولا: تعدد النظائر
71	ثانيا : تعدد النسخ
74	المبحث الثاني تداول الكمبيالة
78	الفرع الأول
78	التطهير الناقل للملكية
79	الفقرة الأولى: الشروط الموضوعية والشكلية
79	أولا :الشروط الموضوعية
82	ثانيا : الشروط الشكلية
87	الفقرة الثاني : آثار التطهير الناقل للملكية
87	أولا : اكتساب الحقوق الناشئة عن الكمبيالة
88	ثانيا: التزام المظهر بضمان القبول والوفاء
90	ثالثا: شرط عدم الضمان
91	الفقرة الثالثة : قاعدة عدم التمسك بالدفع (تطهير الدفع)
91	أولا : المقصود بالقاعدة
92	ثانيا : نطاق تطبيق قاعدة عدم التمسك بالدفع
100	الفرع الثاني التطهير التوكيلي
100	الفقرة الأولى : المقصود بالتطهير التوكيلي
102	الفقرة الثانية : آثار التطهير التوكيلي:
102	أولا: آثار التطهير التوكيلي في العلاقة بين المظهر والمظهر إليه
103	الفقرة الثالثة : آثار التطهير بالنسبة للغير
104	الفرع الثالث التطهير التأميني
104	الفقرة الأولى : المقصود بالتطهير التأميني
104	الفقرة الثانية : آثار التطهير التأميني
104	أولا - آثار التطهير التأميني في علاقة المظهر بالمظهر إليه
105	ثانيا : آثار التطهير التأميني بالنسبة للغير:
107	الفصل الثاني ضمانات الوفاء بقيمة الكمبيالة

108	المبحث الأول مقابل الوفاء والقبول
108	الفرع الأول مقابل الوفاء
108	الفقرة الأولى : المقصود بمقابل الوفاء وشروطه وأثباته
108	أولا : المقصود بمقابل الوفاء
111	ثانيا : شروط وجود مقابل الوفاء
115	الفقرة الثانية: ملكية مقابل الوفاء والآثار المترتبة عليه
116	أولا : ملكية مقابل الوفاء
118	ثالثا : كمبيالات المجاملة
122	الفرع الثاني القبول
123	الفقرة الأولى : تقديم الكمبيالة للقبول
123	أولا : الحالات التي يجب فيها تقديم الكمبيالة للقبول
124	ثانيا : الحالات التي لا تقدم فيها الكمبيالة للقبول
125	الفقرة الثانية : شروط وآثار القبول
126	أولا : شروط القبول
129	ثانيا : آثار القبول
132	ثالثا - آثار الامتناع عن القبول
133	الفقرة الثالثة : القبول بطريق التدخل
134	أولا: ممن يقدم القبول بالتدخل
134	ثانيا : لمن يقدم القبول بالتدخل
135	ثالثا : شكل القبول بطريق التدخل
136	الفقرة الرابعة: آثار القبول بطريق التدخل
138	المبحث الثاني الضمان الاحتياطي والتضامن الصرفي
138	الفرع الأول الضمان الاحتياطي
138	الفقرة الأولى : شروط الضمان الاحتياطي
138	أولا : الشروط الموضوعية
140	ثانيا : الشروط الشكلية
141	الفقرة الثانية : آثار الضمان الاحتياطي
141	أولا : علاقة الضامن الاحتياطي بالحامل
142	ثانيا : علاقة الضامن الاحتياطي بالمضمون
143	ثالثا : علاقة الضامن الاحتياطي بباقي الملزمين
144	الفرع الثاني التضامن الصرفي
144	الفقرة الأولى : الملزمين بالتضامن
145	الفقرة الثانية : المركز القانوني للملزمين بالكمبيالة
145	أولا : مركز المسحوب عليه القابل
145	ثانيا : مركز الضامن الاحتياطي والقابل بطريق التدخل
146	ثالثا :مركز الساحب
146	رابعا : مركز المظهر
148	الفصل الثالث الوفاء بالكمبيالة والرجوع الصرفي
148	المبحث الأول الوفاء بالكمبيالة
148	الفرع الأول أحكام الوفاء بمبلغ الكمبيالة

150	الفقرة الأولى : ميعاد إستحقاق الكمبيالة
153	الفقرة الثانية : تقديم الكمبيالة للوفاء
154	أولا: زمان ومكان الوفاء
156	ثانيا : موضوع الوفاء وطرفاه
158	الفقرة الثالثة : شروط صحة الوفاء
159	أولا : الوفاء في ميعاد الاستحقاق
159	ثانيا : الوفاء للحامل الشرعي
160	ثالثا : الوفاء بدون غش أو خطأ جسيم
160	الفقرة الرابعة : إثبات الوفاء والتعرض
161	أولا - إثبات الوفاء بقيمة الكمبيالة وآثاره
161	ثانيا - التعرض على الوفاء والوفاء بكمبيالة ضائعة
165	الفرع الثاني الامتناع عن الوفاء
165	واجراءات ممارسة الحق في الرجوع
166	الفقرة الأولى : الامتناع عن الوفاء
166	أولا : صور الامتناع عن الوفاء
169	الفقرة الثانية : إجراءات ممارسة الرجوع المصرفي
170	أولا : تقديم الاحتجاج
174	ثانيا : الإعلام
175	الفقرة الثالثة : ممارسة حق الرجوع المصرفي
176	أولا : الرجوع القضائي والحجز الاحتياطي
177	ثانيا: الرجوع بلا مصاريف
178	الفرع الأول الوفاء بطريق التدخل
178	الفقرة الأولى : ماهية الوفاء بطريق التدخل
178	أولا : شروط الوفاء بطريق التدخل
180	ثانيا : من يجوز له الوفاء بطريق التدخل
181	ثالثا : من يجوز الوفاء عنه بطريق التدخل
181	رابعا : كيفية حصول الوفاء بطريق التدخل:
182	الفقرة الثانية : آثار الوفاء بطريق التدخل
183	الفقرة الثالثة : التزام على الوفاء بطريق التدخل
184	الفرع الثاني انقضاء الالتزام المصرفي بالسقوط والتقدم
185	الفقرة الأولى : سقوط حق الحامل نتيجة إهمال
185	أولا : حالات السقوط
186	ثانيا : نطاق سقوط حق الحامل المهمل في الرجوع
188	ثالثا : آثار السقوط وخصائصها
188	الفقرة الثانية : التقدم المصرفي
188	أولا: مدد التقدم المصرفي
190	ثانيا : نطاق تطبيق أحكام التقدم المصرفي
192	ثالثا: مدة التقدم
193	رابعا : انقطاع ووقف التقدم
194	خامسا : طبيعة التقدم المصرفي

196	الفصل الأول السند لأمر
200	المبحث الأول إنشاء السند لأمر وتداوله
200	الفرع الأول إنشاء السند لأمر
200	الفقرة الأولى : الشروط الموضوعية
200	الفقرة الثانية: الشروط الشكلية
203	الفقرة الثالثة: الإخلال بالشروط الشكلية
205	الفرع الثاني تداول السند لأمر
207	ثانيا : آثار التظهير الناقل لملكية السند لأمر
209	الفقرة الثانية : التظهير التوكيلي للسند لأمر
209	الفقرة الثالثة : التظهير التأميني للسند للأمر
211	المبحث الثاني ضمانات الوفاء بالسند لأمر والرجوع لعدم الوفاء
211	الفرع الأول ضمانات الوفاء بالسند لأمر
211	الفقرة الأولى : ضمانات الوفاء
213	الفقرة الثانية : الوفاء بالسند لأمر
213	أولا : ميعاد استحقاق السند لأمر
214	ثانيا: مكان الوفاء
214	ثالثا : الاعتراض على الوفاء
216	الفرع الثاني الرجوع لعدم الوفاء بالسند لأمر وتقادمه
216	الفقرة الأولى : دعوى الرجوع لعدم الوفاء
216	أولا : شروط دعوى الرجوع
216	ثانيا : من له رفع دعوى الرجوع
217	الفقرة الثانية : تقادم دعوى الرجوع
217	أولا : تقادم الدعاوي
217	ثانيا : انقطاع مدة التقادم
218	ثالثا : آثار التقادم الصرفي
219	الفصل الثاني الشيك
219	أولا: تعريف الشيك
221	ثانيا: أهمية الشيك
222	ثالثا: اختلاف الشيك عن الكمبيالة
224	المبحث الأول إنشاء الشيك وتداوله
224	الفرع الأول إنشاء الشيك
224	الفقرة الأولى : الشروط الموضوعية
224	أولا :الرضا
224	ثانيا : الأهلية
226	ثالثا : المحل
226	رابعا : السبب
226	الفقرة الثانية : الشروط الشكلية
227	أولا : الكتابة :
228	ثانيا : البيئات الالزامية
238	الفقرة الثالثة : جزاء الإخلال بالشروط الشكلية

242	أولا : الصورية
243	ثانيا : التحريف
244	الفرع الثاني تداول الشيك وأنواعه
244	الفقرة الأولى : تداول الشيك
248	الفقرة الثانية: أنواع خاصة من الشيكات
252	المبحث الثاني ضمانات الوفاء بالشيك والوفاء به
254	الفرع الأول ضمانات الوفاء بالشيك
254	الفقرة الأولى: الضمان الاحتياطي ومقابل الوفاء بالشيك
266	الفرع الثاني الوفاء والإمتناع عن الوفاء بالشيك
266	الفقرة الأولى : الوفاء بالشيك
276	الفقرة الثانية : الامتناع عن وفاء الشيك
277	أولا : إثبات الامتناع عن الوفاء:
280	لائحة المصادر والمراجع:
286	الفهرس:



محمد أخياض

أستاذ التعليم العالي

كلية الحقوق وجدة

جامعة محمد الأول

وجدة

دكتوراه الدولة في الحقوق 1987 القانون الخاص - جامعة عين شمس - القاهرة

أستاذ قانون الأعمال بكلية الحقوق بجامعة محمد الأول وجدة - منذ 1982

مسؤول عن وحدة دكتوراه في قانون الأعمال

عضو في وحدة التكوين والبحث - الضمانات التشريعية في قانون الأعمال

عضو في وحدة التكوين والبحث - القانون التجاري المقارن

مسؤول عن مسلك ماستر القضاء والتحكيم

مدير مختبر القضاء والتحكيم الوطني والدولي

مدير تكوين دكتوراه القضاء والتحكيم الوطني والدولي

مستشار في المركز الدولي للتوفيق والتحكيم بالرباط

عضو التحكيم لدى غرفة التجارة والصناعة والخدمات - الرباط سلا

عضو اللجنة العلمية في المجلة المغربية للتحكيم التجاري الصادرة عن المركز الدولي لتوفيق والتحكيم بالرباط

المشاركة في العديد من التكوينات الوطنية والدولية

المشاركة في العديد من المؤتمرات والندوات داخل وخارج الوطن

المشاركة مع مؤسسات وطنية في تنظيم تظاهرات ومؤتمرات حول التحكيم

إحداث مركز الناظور للتوفيق والتحكيم المتوسطي المنتمي لغرفة الصيد البحري

مدير مركز التوفيق والتحكيم المتوسطي

عضو بفرع المركز المغربي لحقوق الإنسان بوجدة

المساهمة بعشرات المقالات العلمية في العديد من المجلات الوطنية والدولية، إضافة للعديد من المؤلفات العلمية، من بينها:

• القانون الدولي الخاص - 1990

• الشركات التجارية في التشريع المغربي - 1996

• القانون التجاري المغربي الجديد - التاجر - الأنشطة التجارية - الأصل التجاري - 1997

• كتاب الأوراق التجارية (الكبيالة - السند لأمر - الشيك) - 1998

• الأحكام العامة للأصل التجاري - 2006

• الأصل التجاري والتصرفات الواردة عليه - 2009

• أحكام العقود في مدونة التجارة - 2013

• أدوات الأداء والائتمان (الأوراق التجارية التقليدية - الأوراق التجارية الإلكترونية) - البطاقات

والنقود الإلكترونية) - 2015

• أحكام صعوبات المقاول (الوقاية - الإنقاذ - التصفية - العقوبات) - 2016

• أحكام نظام صعوبات المقاول وفقا لقانون 73.17 - 2020



Zitoune - Meknès

05.35.45.25.56

05.35.45.58.70

100 dh